الجمهورية التونسية
--*--
رئاسة الحكومة
--*--
وحدة الإدارة الإلكترونية

محضر جلسة

الموضوع: اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

التاريخ: 27 نوفمبر 2024 انطلاقا من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

المكـــــان: قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة بالمركز العمراني الشمالي.

المشاركون:

- ✓ السيدة سناء الوسلاتي: مكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية، رئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة جيهان الغضبان، وزارة البيئة،
- ✓ السيدة إكرام بن زايد: المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن، رئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة سوسن معلى: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد رياض الوسلاتي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة ميساء الزرزري: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد حمزة النصيبي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد أنور كروت: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة إيناس الموحلي: الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد علاء الدين القاطري: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- ✓ السيد شرف الدين اليعقوبي: جمعية "أنشر"،
- ✓ السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
- ✓ السيدة سندس العبيدي: مصالح القانون والتشريع برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة منى رقاز: هيئة النفاذ إلى المعلومة،
- ✓ السيدة عفاف الشابي، هيئة النفاذ إلى المعلومة،
- ✓ السيدة منى بن عليتة: الإدارة العامّة للعلاقة مع الهيئات الدستورية برئاسة الحكومة.

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيدة سناء الوسلاتي، تم التذكير بجدول أعمال جلسة العمل والذي تطرّق أساسا للنقاط التالية:

- تقديم أهم ما جاء بالتقارير المستقلّة لشراكة الحكومة المفتوحة سواء بالتقرير التقييمي لخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) وبتقرير التقييم الأولّي الخاص بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة،
- التطرق لوضعية تونس في شراكة الحكومة المفتوحة فيما يتعلّق بمعايير الأهلية بهذه الشراكة.
- مدى التقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة،

في البداية، ذكّرت السيدة سناء الوسلاتي بتقريري التقييم الذين تمّ إعدادهما من طرف مكتب التقييم المستقلّ لشراكة الحكومة المفتوحة وهو تقرير التقييم المستقل Independent Reporting Mechanism (IRM)وقد تعلّق التقرير الأول بتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة2021-2023 والذي قدّمت في خصوصه وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة عديد المقترحات لتنقيحه سواء في صيغته الأوليّة أو في صيغته الثانية .أما التقرير الثاني فقد تعلّق بتقييم مسار إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وبمحتواها والذي قدّمت في خصوصه أيضا وحدة الإدارة الالكترونية العديد من الملاحظات والمقترحات لتصحيح بعض ما جاء به. وبيّنت في هذا الإطار السيدة سوسن معلى أن هذا التقرير قد أشار إلى عدد من التعهدات الواعدة من حيث التأثير على تكريس المبادئ الأساسية للحكومة المفتوحة وهي على التوالي التعهد الأول والسادس والثامن والتاسع.

ثمّ أشارت السيدة سناء الوسلاتي إلى الوضعية الحالية لعضوية تونس بشراكة الحكومة المفتوحة خاصة الأمر المتعلق بمعايير العضوية حيث أن تونس تحصلت حاليًا على 9 من أصل 16 نقطة (56%) في معايير العضوية بشراكة الحكومة المفتوحة، وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب من النقاط المستوجبة (75%) لجميع الدول المشاركة. وهي السنة الخامسة على التوالي التي تبقى فيها درجة أهلية تونس أقل من المستوى الأدنى المطلوب.

وتطرّق السيد شرف الدين اليعقوبي في هذا السياق إلى ضرورة إرجاع ديناميكية المجتمع المدني في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة لاسيما من خلال المحافظة على دورية الاجتماعات وتكثيف اللقاءات المفتوحة للنقاش حول تنفيذ التعهدات وتشريك جمعيات جديدة في تنفيذ عدد من التعهدات على غرار التعهد الخامس عشر كما أشار للدور الذي تقوم به جمعية "أنشر" في إطار أعمال "المنتدى التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة".

على إثر ذلك، قدّم الممثلون عن مختلف الهياكل العمومية المشاركون في الجلسة أهم المستجدّات المتعلّقة بالتقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة الراجعة لهم بالنظر:

التعهد	نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به
التعهد عدد 2: منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه والتعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه	أفاد السيد علاء الدين القاطري بما يلي: • التذكير بأن السبب الرئيسي لاعتماد منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه هو صعوبة دراسة الملفات ورقياّ نظرا لتشعّب المسار الإداري الخاص بها. • تعمل وزارة الفلاحة حاليا على التعاقد مع مشغّل لشبكات الاتصالات لاعتماد البريد الالكتروني والارسالات الخاصّة لإعلام الطرف المتقدّم بمطلب للحصول على الرخصة وذلك سواء للإعلام النهائي أو لاستكمال الملف. • يمكن الاطلاع على منظومة التصرف في مطالب الرخص على الرابط التالي:.dph.agrinet.net في هذا الإطار تمّ تقديم مقترح يتعلّق بإدراج لافتة لهذا الرابط على موقع وزارة الفلاحة وعلى موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس.

- أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قد بلغت نسبة حوالي 80% في تنفيذ المنظومة الخاصة باستخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه وحوالي 70% في تطوير منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه.

قدّم عدد من الحضور المشاركين في الجلسة عددا من المقترحات تتعلّق بالعمل على تعزيز آليات الاتصال للتعريف بهذين المنظومتين خاصّة على مستوى المندوبيات الجهوية للفلاحة وبتنظيم جلسة عمل على مستوى وزارة الفلاحة مع مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ التعهدين من مندوبيات ومجتمع مدني لمزيد التعريف بالمنظومتين. كما دعت السيدة منى المكي لمزيد تنسيق الجهود بين المجتمع المدني المحلّي والمندوبات الجهوية للفلاحة.

التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة

أفادت السيدة عفاف الشّابي بما يلي:

- التذكير بأن هذا التعهد يهدف إلى وضع منهجية لتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي طبقا للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،
- إعداد النسخة الالكترونية من هذه المنهجية في مرحلة لاحقة.
- هذه المنظومة ستسهّل مهام الهيئة في إطار التقييم الدوري لمدى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة (أكثر من 5000هيكل) وستمكّن المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة من الاستجابة إلى القيام بمهامهم وفقا مقتضيات للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016.
- نظّمت كل من هيئة النفاذ إلى المعلومة وجمعية " Go Act " دعوة لتقديم الترشحات لاختيار المكتب الذي سيشرف على تطوير المنهجية.
- سيتمّ تقديم النسخة الأولية من هذه المنهجية قبل موفى شهر ديسمبر 2024.

التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس

أشارت السيدة سناء الوسلاتي أن العمل متواصل في وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة لتنفيذ مختلف الأنشطة المدرجة بالتعهد:

•تطوير السجل الوطني للبيانات العمومية وهو يتمثل في واجهة للنافذ من قبل كافة المستعملين على الواب للتعرف على قائمة البيانات العمومية التي تم جردها وإتاحة المجال لتقديم طلبات لنشر هذه البيانات في صورة عدم نشرها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة. تم الانتهاء من تطوير السجل واجراء اختبارات السلامة والتدقيق ووضعه على الخط منذ شهر جويلية 2024. ويمكن النفاذ إلى السجل عبر هذا الرابط: https://registre.data.gov.tn/fr

•العمل على وضع الاستراتيجية الوطنية للتعريف بمبادرة البيانات المفتوحة ولتحفيز تطوير استعمالات حينية للبيانات المفتوحة. وذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة. في هذا الإطار سيتولى برنامج دعم الحكومات الإفريقية الفرنكوفونية في مجال الحكومة المفتوحة PAGOG توفير المساندة والدعم الفني لإنجاز هذا المشروع. وقد تم في هذا الخصوص الانتهاء من إعداد العناصر المرجعية المتعلقة والاعلان عن طلب ترشحات واختيار الخبير الذي سيتولى مرافقة الوحدة في إعداد هذه الاستراتيجية.

•بالنسبة لإرساء منهجية لتقييم نسق تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة ونشر تقرير في الخصوص للعموم : لا يوجد إلى حد الآن ممول لتنفيذ هذا النشاط علما وأنه قد تم إعداد أجندة عمل في الغرض.

التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية

أفادت السيدة جيهان الغضبان أن:

- وحدات البيانات التي قامت بجردها وزارة البيئة قد بلغت 610 وحدة بيانات التي تهمّ الوزارة وستّة هياكل تحت الإشراف.
- من بين هذه البيانات التي تمّ جردها، تمّ فتح 400 وحدة بيانات للعموم. ويمكن الاطلاع على هذه البيانات المفتوحة على موقع https://opendata.biaa.tn/
- رغم أهمية ما أنجزته الوزارة في المجال لكن تبقى عديد الصعوبات قائمة على غرار ضعف انخراط بعض الهياكل في المسار المتعلّق بفتح البيانات العمومية وأن تحيين بعض المعلومات المفتوحة لا يتمّ بالسرعة اللازمة،
- الوزارة هي بصدد إعادة النظر في المسار الخاص بالبيانات العمومية المفتوحة، فهي بصدد إعداد العناصر المرجعية الخاصّة بتطوير النسخة الجديدة من بوابة البيانات العمومية المفتوحة مع تخصيص المواد البشرية اللازمة لإدارتها.
- الوزارة تعمل كذلك على الجانب الخاص بالاتصال لمزيد التعريف ببوابة البيانات المفتوحة الخاصّة بوزارة البيئة.
- في نفس السياق، جانب آخر مهم تعمل عليه الوزارة وهو العمل المشترك مع المجتمع المدني لأنّه يسهّل عمليّة الاتصال ويعزز المجهودات الرامية للتعريف بمختلف المبادرات التي تقوم بها الوزارة وعلى سبيل المثال، البرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة منطقة بنزرت ومشروع eco-pact.tn.

التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي

-

بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني من التعهد العاشر المتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن"www.e-people.gov.tn ، أفادت السيدة إكرام بن زايد بما يلي:

- أن الأنشطة الاتصالية قد تواصلت بالشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA.
- كما تمّ الانفتاح في هذا السياق على المجتمع المدني من خلال جمعية قدماء متدربي الوكالة الكورية للتعاون الدولي KAATحيث تمّ تنظيم يوم إعلامي يوم 11 جوان 2024 لفائدة المسؤولين عن الاتصال بعدد من الوزارات مع تخصيص حيّز زمني للتعريف بالمنظومة في نشرة الأخبار الرئيسية على الوطنية الأولى.
- واصل المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة تنظيم عدد من الدورات التكوينية لفائدة مستعملي المنظومة بالهياكل العمومية
- تمّ الانفتاح على عدد من المنشآت العمومية على غرار الديوان الوطني للتطهير حيث تمّ تنظيم ثلاث دورات تكوينية بالشراكة مع هذا الديوان لفائدة مجموعة من اطارات المصالح المركزية والجهوية للديوان بهدف وذلك في إطار تعميم استعمال المنظومة.
- المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة بصدد التفاوض مع الجانب الكوري لمزيد تطوير وظائف المنظومة ومزيد التعريف بها لدى المتعاملين مع الادارة وذلك من خلال تنويع وتكثيف الانشطة الاتصالية المبرمج تنفيذها في إطار خطة اتصالية

في علاقة بتنفيذ التعهد الفرعي الأول الخاص بإعداد وتنفيذ خطّة عمل لتعزيز المشاركة الرقمية في تونس، أفادت السيدتان سناء الوسلاتي وسوسن معلّى أنه:

- بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، تمّ إعداد خطة عمل لفعيل المشاركة العمومية في تونس تعتمد على تشخيص واقع المشاركة الرقمية وذلك من طرف خبير مختصّ في المجال اعتمد على مسار تشاركي بالأساس مع عدد من المتدخلين في المجال لإعداد هذه الخطّة،
- تمّ تقديم هذه الخطة في يوم إعلامي نظّم يوم 11 جوان 2024 وذلك بهدف جمع آراء وملاحظات مختلف المشاركين حول الخطّة المقترحة لتحيينها،
- من أهم التوصيات التي وردت بالخطّة هي ضرورة تطوير نسخة جديدة من بوابة المشاركة العمومية تستجيب للمستجدّات التقنية المعمول بها في المجال.
- ستتواصل الشراكة مع OCDE لتطوير النسخة الجديدة من البوابة.
- وتطبيقا لتعليمات السيد رئيس الحكومة في خصوص هذا المشروع، سيتمّ تنظيم جلسة عمل تنسيقية مع وزارة تكنولوجيات الاتصال بإشراف السيد الوزير وبمشاركة عدد من الإدارات المعنية برئاسة الحكومة. ونظّمت هذه الجلسة يوم الأربعاء 27 نوفمبر 2024 انطلاقا من الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

في إطار المشاركة العمومية وفيما يتعلّق بالبوابة الوطنية للإعلام القانوني "www.legislation.tn"، أشارت السيدة سندس العبيدي أن الإعلان عن طلب العروض لتطوير نسخة جديدة من هذه البوابة قد تمّ الإعلان عنه منذ أسبوع على موقع Tunepsوعلى بوابة رئاسة الحكومة وبعدد من الجرائد. في هذا الإطار تمّ طرح تساءل من طرف السيد شرف الدين اليعقوبي حول مدى مساهمة المجتمع المدني في هذا المشروع فوضّحت السيدة العبيدي أن جمعيات المجتمع المدني يمكن لها أن تقدّم ملاحظاتها حول كراس الشروط المقترحة الخاصّة بتطوير البوابة.

التعهد عدد 11: تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد

أفادت السيدة إيناس الموحلي بما يلي:

- هذا التعهد يتمّ تنفيذه بالشراكة بين الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة والمركز الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية. وهو يهدف إلى مرافقة عدد من الوزارات في إرساء منهجية إدارة مخاطر الفساد في عدد من القطاعات/الخدمات/الأنشطة الراجعة لها بالنظر.
- تمّ إرساء منهجية إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي (المرحلة الأولى) منذ سنة 2017. وقد صدر التقرير المتعلّق بإرساء هذه المنهجية متضمنا أهم المخاطر وسبل التوقي منها في مجالين يهمان القطاع الصحي.
- خلال سنتي 2023 و2024، تمّ التركيز على قطاعات ذات أولوية لإرساء هذه المنهجية وهي قطاع النقل وقطاع الصحة (المرحلة الثانية) وقطاع المياه (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري). هذا إلى جانب قطاع الصحة العسكرية (وزارة الدفاع الوطني).
- صدر التقرير الخاص باعتماد هذه المنجية بالنسبة لقطاع المياه في2024. وستعمل وزارة الفلاحة على تطبيق هذه المنهجية في هذا القطاع. والتقريرين الخاصين بقطاع الصحة (في مرحلته الثانية) والنقل سيصدران قريبا. أما قطاع الصحة العسكرية الذي اعتمد هذه المنهجية مؤخرا فهو مازال في مرحلة التدريب وسيقوم بإصدار التقرير في مرحلة قادمة.
- تتضمن منهجية إدارة المخاطر 5 مراحل أساسية وهي كالآتي:
    - انخراط الوزارة ونكوين فريق العمل،

- التدريب على المنهجية من طرف الخبراء المختصّين،
- العمل على مجالين لتحديد خارطة المخاطر،
- إعداد التقرير
- تنفيذ خطة العمل

التعهد عدد13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني	بيّنت السيدة منى بن عليتة أن: - هذا التعهد يهدف إلى تحسين آليات الحوكمة صلب الجمعيات وذلك من خلال اعداد دليل عملي لتطوير حوكمة الجمعيات، حتى تتمكن الجمعيات من الاستجابة للقواعد القانونية والممارسات الفضلى خصوصا على المستوى الجبائي. ويتم إعداد هذا الدليل بالشراكة بين الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية ومركز إفادة للجمعيات برئاسة الحكومة. - هذا التعهد هو نتاج لمشروع "مسح الفضاء المدني" الذي قامت به الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. وقد تمّ تقديمه في ندوة مع عدد من التوصيات أهمها تعزيز الإجراءات الجبائية للجمعيات. - مرحلة إعداد الدليل تضمنت إعداد استبيان في الغرض وتنظيم ورشة عمل خلال شهر مارس 2024 لتقديم النسخة الأوليّة منه وثلاث جلسات عمل للفريق المكلّف بمتابعة المشروع (ممثلين عن عدد من الإدارات برئاسة الحكومة وعن السجل الوطني للمؤسسات ووزارة المالية و هيئة النفاذ إلى المعلومة). - تمّ الانتهاء من إعداد هذا الدليل من طرف الخبير المختصّ وسيمرّ إلى مرحلة الطباعة.
التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية	بيّن السيد رياض الوسلاتي أن: - هذا التعهد يهدف إلى تطوير خطة وطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة ومرجعية موحدة تتضمن معايير تقنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية. وستساهم هذه الخطة في تحسين مؤشر نظام تقييم حقوق الوصول الرقمي لتونس. Digital Accessibility Rights Evaluation Index (DARE Index) الذي يبلغ حاليا 100/27 - بفضل الشراكة الفنية بين وحدة الإدارة الالكترونية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" تمّ إعداد دراسة تشخيصية حول واقع النفاذية الرقمية في تونس منذ شهر سبتمبر 2023، - بعد ذلك، تولّت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" تكليف خبير تونسي في المجال لتطوير الخطّة الوطنية للنفاذية الرقمية في تونس باعتماد مقاربة تشاركية مع عديد الأطراف المتدخلة في المجال، وقد تمّ الانتهاء من إعداد هذه الخطّة منذ شهر جويلية 2024. - المحاور المدرجة بهذه الخطّة الوطنية للنفاذية الرقمية تتمثل فيما يلي: • المحور الأول: التحسيس والتوعية والدعاية الإعلامية. • المحور الثاني: التكوين والتأهيل ودعم القدرات • المحور الثالث: المعايير والإرشادات الفنية • المحور الرابع: ضمان النفاذية للخدمات الرقمية والالتزام والتنسيق والمتابعة • المحور الخامس: تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني

تمّت الإشارة في هذا الإطار إلى الدور المهم الذي تقوم به عديد الجمعيات على غرار جمعية "إبصار".

- المحور السادس: التعاون الإقليمي والدولي
- المحور السابع: التطوير والبحث والابتكار

- الخطّة كتعهد تمّ تنفيذها وتمّت المصادقة عليها من طرف رئيس الحكومة والمرحلة القادمة هي مرحلة التنفيذ.

وفي ختام الجلسة قامت السيدة المكلفة بتسيير وحدة الإدارة الإلكترونية بالتذكير بمدى الالتزام بتنفيذ جملة التعهدات وضرورة دعم العمل المشترك من أجل تنفيذ مختلف التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل والمحافظة على مكتسبات تونس في المجال.

وبذلك اختتمت الجلسة.